المقدمة

١ـ التعريف بموضوع البحث وأهميتة :

تعد ظاهرة التنظيم الإقليمى من أهم نتاج التطورات الذى شهدها المجتمع الدولى عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وإن وجدت لها بذور قديمة قبل قيام هذه الحرب ، لكنها كانت فى إطار وشكل محدود ، ثم بدأت هذه الظاهرة فى الانتشار والتطور خاصة بعد انهيار عصبة الأمم وفشلها كمنظمة عالميه فى منع اندلاع الحرب العالمية الثانية ، وإخفاق الأمم المتحدة في تحقيق متطلبات المجتمع الدولي بشأن إرساء السلم والأمن الدوليين عن طريق تحقيق نظام الأمن الجماعى وإيجاد حلول للمشكلات الإقليمية فى بعض المناطق الإقليمية التى شهدت نزاعا ، حيث بدأت الدول التى تجمعهم روابط معينة فى الاتجاه نحو وضع إطار تنظيمى معين يجمع بينهم يكون معبراًعن تلك الروابط ومحققاً لأهداف ومصالح مشتركة تسعى هذه الدول إلى تحقيقها .

وقد صاحب نشأة المنظمات الإقليمية ظهور الكثير من الجدل حول مفهوم الإقليمية من حيث طبيعة الروابط التى تجمع بين أعضاء هذا التنظيم ، خاصة بعد التأكد من أهمية هذه المنظمات ليست للدول فحسب فى تحقيق مصالحهم الإقليمية المشتركة ، وإنما أيضاً للمنظمة العالمية فى الاستعانة بها من أجل حل المشكلات المتفاقمة فى الإقليم والتى تعتبرهى الوسيلة الأنسب لحل تلك المشكلات نظرا لتفهم المنظمة الإقليمية لطبيعة الروابط التى تجمع بين أعضائها مما أدى إلى القول بأن الإقليمية فى إطار الأمم المتحدة هى (إقليمية سياسية) أى أنها تهتم بالجانب السياسى والأمنى للمنظمة الإقليمية عن الجوانب الوظيفية الأخرى للمنظمة (١) .

ولكن مع إنشاء منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٤م (٢) وظهور ما يسمى بظاهرة العولمة بدأت الإقليمية تأخذ شكلا جديدا نتيجة لانتشار العديد من المفاهيم والتى كانت من نتاج هذه الظاهرة مثل : العولمة الاقتصادية ، والتكتل الاقتصادى ، والتكامل الاقتصادى ، الإقليمية الوظيفية (٣) .

---

(١) انظر ، د. محمد السعيد الدقاق مؤلف مشترك ، د . مصطفي سلامة حسين التنظيم الدولي ، ج١، الأشخاص ، (الإسكندرية : منشأة المعارف ، عام ١٩٩٧م) ، صـ١٠٢ــ .

(٢) انظر ، د. إبراهيم أحمد خليفة ، التنظيم الدولى ، (الإسكندرية : مطابع ابو الخير ، عام ٢٠١٤م) ، صـ٣٥٧ــ .
حيث اشار سيادته : إلى أن انشاء منظمة التجارة العالمية جاء استكمالاً للمسيرة التنظيمية للعلاقات الدولية الاقتصادية ، حيث تغطى المنظمة بنشاطها المجال التجارى الدولى بهدف تحرير التجارة الدولية .

(٣)

- Stefan A. Schirm, Globalization and New Regionalism, first published, by polity Press in association with black well publishers, LTD, UK, 2000, p.5.

وبدأ انتشار التكتلات الإقليمية الاقتصادية والتى اعتبرت سمه القرن العشرين والحادى والعشرين ، كما اعتبرت أيضاً بمثابة إنذار للدول التى لا يجمعها تكتل اقتصادى واحد من ضرورة تكتلهم اقتصاديا لمواجهه الأخطار والآثار السلبية لظاهرة العولمة وهو ما دفع المنظمات الإقليمية إلى الاهتمام بجانب النشاط الاقتصادى لديها ، حيث اعتبر هذا الجانب هو عصب النشاط الوظيفى للمنظمة الدولية بصفة عامة فى القرن الحادى والعشرين .

وتكمن أهمية اختيار هذا الموضوع وربطه بأكثر النماذج العملية جدلاً فى التنظيم الإقليمى وهما ؛ الاتحاد الأوروبى وجامعة الدول العربية باعتباره من الموضوعات المرتبطة بالمفاهيم الحديثة فى إطار التنظيم الدولى الحديث والنظام الاقتصادى العالمى وأيضا ارتباطه بالقانون الدولى الاقتصادى وبواقع التطورات فى المجتمع الدولى وبالأزمات الاقتصادية والمالية التى تواجة هذا المجتمع .

٢ـ إشكالية البحث :

تكمن الإشكالية الأساسية فى هذا البحث فى بيان مستويات التكتل الاقتصادى داخل كل من الاتحاد الأوروبى وجامعة الدول العربية ، ومدى نجاح أو إخفاق كلتا المنظمتين فى تحقيقهما لتلك المستويات من أجل مواجهة الآثار المترتبة على تحرير التجارة العالمية ، مع بيان مدى تأثيرهما فى مجريات الأمور على الساحة الدولية .

فالدراسة هنا ليست دراسة مقارنه وإنما هى دراسة تحليلية لظاهرة دولية بناء على نماذج عملية تم اختيارها وفقا لأسس معينة : وهو أن الاتحاد الأوروبى يعتبر النموذج المثالى والفريد من نوعه للتنظيم الاقتصادى والذى أخذ شكل الوحدة الاقتصادية والنقدية وهى أعلى درجات التكامل الاقتصادى فى أى تكتل إقليمى .

أما اختيار جامعة الدول العربية فجاء نتيجة لاعتبار الجامعة العربية هى الأقدم تاريخا من حيث النشأه حتى من النموذج الأوروبى فى النظام الإقليمى العربى وانقضاء أكثر من ستين عاماً على بدء مسيرة العمل الاقتصادى العربى المشترك وانقسامها ما بين تعاون وتكامل دون تحقيق لكامل الأهداف المنصوص عليها فى الوثائق الأساسية للمنظمة العربية ، بجانب الشعور بالانتماء لتلك المنظمة والتى أصبحت محطاً للأنظار خاصة بعد اندلاع ثورات الربيع العربى ومطالبة الشعوب العربية بضرورة تفعيل دور المنظمة العربية والدفع بمسيرة العمل العربى المشترك لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى بتكوين الاتحاد الجمركى العربى والسوق العربية المشتركة من أجل مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة الأخرى .

وتحاول هذه الدراسة إظهار الجوانب الإيجابية والسلبية لحجم الإنجازات التى تحققت على مستوى التكامل الاقتصادى سواء على جانب الاتحاد الأوروبى أو على جانب جامعة الدول العربية أو حتى على مستوى التعاون الاقتصادى بين الجانبين (الأوروبى والعربى) ومدى تأثير ذلك على مستقبل التكامل الاقتصادى العربى ، بجانب إيجاد حلول للمشكلات التى تواجه كلتا المنظمتين فى تحقيقهما لمستويات التكامل الاقتصادى ولا سيما بعد حدوث أزمات الربيع العربى والأزمة المالية التى يعانى منها الاتحاد الأوروبى فى الوقت الراهن والتى امتدت تأثيرها ليس فحسب على مستقبل الوحدة الاقتصادية والنقدية للاتحاد بل على مستقبل القارة الأوروبية بأكملها .

٣- صعوبات البحث :

واجه الباحث عند إعداده لهذه الدراسة العديد من الصعوبات منها : أن البحث لم يتعلق بقسم دراسى واحد بل شمل البحث مؤلفات الأقسام الآتية : قسم القانون الدولى العام ، الاقتصاد الدولى ، العلوم السياسية ، تاريخ القانون، فكان البحث فيها شاقاً ومتعباً .

ويمكن القول : إن من أكثر صعوبات هذه الدراسة هى تسارع الأحداث والمتغيرات فى المجتمع الدولى حيث تتميز عمل هذه المنظمات بالتطور والتغير المستمر وهو ما يجعل هذه الدراسة دائما تحتاج إلى التنقيح لإدراج أحدث التطورات التى ألمت بعمل هذه المنظمات .

٤- منهج البحث :

اعتمد الباحث فى بحثه على المناهج الآتية :

- **المنهج التاريخى :** حيث اعتمد الباحث فى دراسته على الجوانب التاريخية سواء فى تطور العلاقات الدولية الاقتصادية وربطها بفكره التنظيم الإقليمى ، أو فى دراسة نشأة وتطور الاتحاد الأوروبى وجامعة الدول العربية وكيفية توصلهم لدرجات التكامل الاقتصادى داخل كل منهما .

- **المنهج التحليلى :** اعتمد هذا المنهج من أجل تحليل مستويات التكتل الاقتصادى لكل من الاتحاد الأوروبى وجامعة الدول العربية ، وتحليل الخطوات العملية التى اتبعتها تلك المنظمات فى هذا الشأن بجانب تحليل للكيان القانونى والمؤسسى لتلك المنظمات.

- **المنهج التطبيقى :** وذلك من خلال بيان للاتفاقات والسياسات والإجراءات التى طبقتها هذه المنظمات فى سبيل تحقيق تكتلهم اقتصادياً .

٥- خطة البحث : قسم البحث إلى ثلاثة ابواب وذلك على النحو التالى :

- **الباب الأول : نشأة ظاهرة التنظيم الإقليمى الاقتصادى وتطورها فى المجتمع الدولى .**

- **الفصل الأول** : **مراحل تطور العلاقات الدولية الاقتصادية وآثارها فى إرساء ظاهرة التنظيم الإقليمى الاقتصادى** .

- **المبحث الأول** : نشأه العلاقات الدولية الاقتصادية منذ العصر القديم وحتى قيام الحرب العالمية الأولى .

- المطلب الأول : مضمون العلاقات الدولية الاقتصادية منذ العصر القديم حتى ظهور الدولة بالمفهوم القانوني الحديث .

- المطلب الثاني : مضمون العلاقات الدولية الاقتصادية فى فترة ما بعد ظهور الدولة وحتى قيام الحرب العالمية الأولى .

- **المبحث الثاني** : تطور العلاقات الدولية الاقتصادية فى العصر الحالى .

- المطلب الأول :- العلاقات الدولية الاقتصادية في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية .

- المطلب الثاني :- العلاقات الدولية الاقتصادية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحالى .

- **الفصل الثانى** : **الإقليمية كظاهرة دولية في المجتمع الدولي .**

- **المبحث الأول** : المفهوم التقليدى للظاهرة الإقليمية في إطار التنظيم الدولي .

- المطلب الأول : موقف الفقه الدولى من تحديد الرابطة الإقليمية .

- المطلب الثانى : اعتراف المنظمة العالمية بدور المنظمة الإقليمية فى ارساء السلم والأمن الدوليين .

- **المبحث الثاني** : المفهوم الحديث للإقليمية في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

- المطلب الأول : ارتباط الإقليمية بمفهوم التكامل الاقتصادى فى إطار النظام الاقتصادى العالمى الجديد.

- المطلب الثانى : اهتمام المنظمة العالمية بوضع التكتلات الإقليمية على مستوى الاقتصاد العالمى .

obeikandi.com

- **الباب الثانى : مراحل تحقيق التكامل والاندماج الاقتصادى داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبى .**

- **فصل تمهيدى** : مراحل تأسيس الاتحاد الأوروبي وتكييفه القانوني .

- **الفصل الأول : الطريق نحو إرساء الوحدة الاقتصادية والنقدية داخل الاتحاد الأوروبي .**

- **المبحث الأول** : دور الجماعات الأوروبية الثلاث في إرساء السوق الأوروبية المشتركة .

- **المبحث الثانى** : مراحل تطوير السوق الأوروبية المشتركة بإقامة السوق الموحدة .

- **الفصل الثانى** : **اكتمال الوحدة الاقتصادية الأوروبية بتكوين العملة الموحدة .**

- **المبحث الأول** :- تطور النظام النقدى الأوروبى وآثره فى تكوين عملة أوروبية موحدة .

- **المبحث الثاني** :- آثر توحيد العملة الأوروبية على النظام الاقتصادى العالمى .

- **الباب الثالث : مراحل تحقيق التكامل الاقتصادي داخل جامعة الدول العربية .**

- **فصل تمهيدى** : نشأة جامعة الدول العربية كأولى المنظمات الإقليمية في الوطن العربي .

- **الفصل الأول** : **آليات تحقيق التعاون الاقتصادي داخل جامعة الدول العربية .**

- **المبحث الأول** : دور ميثاق جامعة الدول العربية والاتفاقات المكملة له فى تحقيق التعاون الاقتصادى العربى .

- **المبحث الثانى** : الآليات الهيكلية لتحقيق التعاون الاقتصادى الوثيق داخل جامعة الدول العربية

- **الفصل الثانى** :**الاتجاه نحو تحقيق التكامل الاقتصادى العربى داخل جامعة الدول العربية .**

- **المبحث الأول** : اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية لعام ١٩٥٧ ودورها فى تحقيق أولى مراحل التكامل الاقتصادى العربى .

- **المبحث الثانى** : النظام القانوني للسوق العربية المشتركة لعام ١٩٦٤ ومراحل تحقيقها .

- **الفصل الثالث**: **التعاون العربى - الأوروبى وآثره على العمل الاقتصادى العربى المشترك .**

- **المبحث الأول** : محاولات الجماعة الأوروبية لبدء حوار مشترك مع جامعة الدول العربية .

- **المبحث الثانى** : تطور سياسات الاتحاد الأوروبى فى إرسائه لأطر التعاون مع الدول العربية .

- **الخاتمة : متضمنة خلاصة ما توصل إليه الباحث من نتائج .**

obeikandi.com